عبدالنبي الشعلة
abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقفة

الصحافة المصرية .. والتعاون لمواجهة تحديات الغزو الرقمي

• روى لنا الخليجيون الذين زاروا مصر مع بداية القرن الماضي ما رأيناه بأعيننا لاحقا من شغف المصريين وتعلقهم بقراءة الصحف الورقية، ومن توفر الأكشاك التي تبيعها في كل الأماكن، وانتشار الباعة المتجولين صباحًا ومساء لتوزيعها على المشتركين وبيعها في الميادين وعلى أرصفة الطرق والشوارع وتقاطعاتها، بحيث أصبح انتشار الصحف وقراءتها جزءا من تراث وأسلوب حياة المصريين؛ يحرص المتعلمون منهم على قراءتها عند تناول الإفطار في بيوتهم وفي أماكن عملهم وفي المقاهي وعند سفرهم أو تنقلهم في القطارات والحافلات، وانتعشت نتيجة لذلك صناعة الصحافة في مصر التي ارتكزت على إرث تاريخي أرسى لبناته الأولى نابليون بونابرت في حملته على مصر في العام 1798 عندما جلب معه مطبعة أصدر بواسطتها ثلاث صحف؛ اثنتان باللغة الفرنسية، والثالثة باللغة العربية واسمها "التنبيه"، ثم جاء الخديوي محمد علي باشا وأنشأ في العام 1822 مطبعة بولاق كأول مطبعة حكومية صدر منها "جرنال الخديوي" في العام 1827 التي تطورت وتحولت لاحقًا إلى "جريدة الوقائع المصرية" لتصبح مصر بذلك رائدة الصحافة ومرتكز انطلاقها في العالم العربي.

• واستمرت مسيرة نمو وتطور الصحافة في مصر وبلغت مرحلة متقدمة من المهنية والوعي والانفتاح والنضج السياسي بعد أن تمتعت بحرية الفكر والتعبير والنقد حتى منتصف القرن الماضي، ثم عادت الآن إلى مواصلة منهجها بعد أن تقلد الرئيس عبد الفتاح السيسي وفقه الله مقاليد القيادة في العام 2014.

• لذلك كله ولغيره من المعطيات والعوامل تظل مصر هي المرجعية الإعلامية وتبقى دور نشرها العملاقة وقلاعها الصحافية هي الملاذ والمرتكز للحراك الصحافي العربي في كل المراحل، وقد رأينا كيف اعتمدت الصحافة الخليجية عمومًا والبحرينية بشكل خاص في انطلاقها مع بداية السبعينات من القرن الماضي على الأقلام والكفاءات الصحافية المصرية التي استُقطِبت وأسندت إليها مواقع متقدمة في قيادة عملية إصدار وتطوير الصحف الورقية، فاستفادت الصحافة الخليجية الناشئة في ذلك الوقت من الخبرات المصرية ومن منابع فكرية وأساليب ومدارس صحافية متعددة مثل مدرسة محمد حسنين هيكل من مؤسسة "الأهرام"، ومدرسة الأخوين مصطفى وعلي أمين من مؤسسة "أخبار اليوم"، ومدرسة إحسان عبدالقدوس من مؤسسة "روز اليوسف" وغيرها من المنابع والمدارس الفكرية والصحافية المصرية.

• وكما هو معروف، فإن الصحافة الورقية بشكل خاص ووسائل الإعلام التقليدية عمومًا تواجه اليوم، في أرجاء العالم كله، تحديًا شرسًا من وسائل الإعلام الإلكترونية الحديثة، وعلى رأسها المنصات الرقمية، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت تلعب دورًا متسعًا في تشكيل الرأي العام، وأحدثت تحولًا كبيرًا في طرق وآليات تلقي الجمهور للمحتوى الصحافي، ولا تستطيع الصحافة المصرية أن تشذ عن هذا النهج أو تسلم من هذا التحدي والتهديد.

• وفي زيارتي الأخيرة للقاهرة قبل بضعة أيام، التي رافقني فيها زميلي الأخ مؤنس المردي رئيس تحرير جريدة البلاد، زرت المقر الرئيسي للهيئة الوطنية للصحافة أو المجلس الأعلى للصحافة سابقًا، وهي الجهة المستقلة والمسؤولة عن شؤون التنظيم المؤسسي للإعلام وإدارة المؤسسات الصحافية القومية المملوكة للدولة البالغ عددها 8 مؤسسات تنشر نحو 50 إصدارًا ورقيا، وتشمل مؤسسة الأهرام، مؤسسة أخبار اليوم، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر والصحافة، دار الهلال للصحافة والنشر، دار روز اليوسف للصحافة والنشر، وكالة أنباء الشرق الأوسط، الشركة القومية للتوزيع ودار المعارف للصحافة والنشر.

• ثم زرت واحدة من أبرز صروح الصحافة المصرية، وهي دار التحرير للطبع والنشر والصحافة التي تصدر جريدة "الجمهورية" اليومية وعددا من الإصدارات الورقية الأخرى، وهي الأحدث من بين دور النشر المصرية الكبرى، فجريدة الأهرام على سبيل المثال صدرت في العام 1875م، بينما وقع تصريح إصدار جريدة الجمهورية الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في العام 1953 بعد بضعة أشهر من قيام ثورة 23 يوليو 1952، وكان أول رئيس تحرير لها أو مديرها العام الرئيس الراحل محمد أنور السادات، وفي كلتا المؤسستين، الهيئة والدار، التقيتُ كبار المسؤولين فيهما والذين يقفون اليوم في مقدمة قامات وأعلام الصحافة المصرية وفي الصف الأمامي لأبرز المتقلدين لمواقع المسؤولية في قطاع الصحافة المصرية، وهم من دون أدنى شك على دراية وإدراك تامين بطبيعة وحجم التحديات والأخطار التي تواجهها الصحافة الورقية وما يتطلبه ذلك من إجراءات، وقد اتخذوا بالفعل جملة من الخطوات العلاجية والوقائية والاستباقية التي يمكن اعتبارها مرجعية لكل الجهود المبذولة للتصدي لهذه التحديات، منها تقليص المصروفات، وتخفيض عدد الصفحات والأعداد المطبوعة، والارتقاء بمستوى المضمون، وإطلاق منصات رقمية موازية تبث جنبًا إلى جنب مع الصحف والإصدارات الورقية، وتدريب الكوادر الصحافية وتأهيلها للتأقلم مع بيئة الصحافة الرقمية، وغيرها من الإجراءات والإنجازات. وقد استعرضنا معهم مختلف أوجه التحديات التي تواجهها الصحافة الورقية، وتباحثنا وتبادلنا الآراء والمرئيات وتناقشنا في فرص وإمكانيات التعاون والاستفادة من تجارب وخبرات بعضنا بعضًا لمواجهة هذه التحديات.

• ومع أن دور النشر القومية في مصر توقفت عن إصدار الطبعات أو النسخ المسائية من الصحف التي تصدرها، إلا أنهم جميعًا اضطروا إلى الإبقاء على الآلاف من الصحافيين والقائمين على إصدارها والعاملين في مختلف مواقع المساندة للعمل الصحافي فيها، ولم يتمكنوا من الاستغناء عن خدماتهم بحيث انحصرت نتائج هذه الخطوة في مجرد توفير قيمة الحبر والورق.

• فعندما تم تأميم الصحف المصرية في العام 1960 بعد سنوات قليلة من الإطاحة بالنظام الملكي، وإصدار صحف قومية أو حكومية جديدة، أصبحت دور النشر، شأنها في ذلك شأن كافة مؤسسات وشركات الدولة، أوعية لاستيعاب مئات الآلاف أو ربما الملايين من الأيدي العاملة الفائضة التي انتقلت بذلك من موقع البطالة المكشوفة إلى موقع البطالة المقنعة التي تتحمل تكلفتها هذه المؤسسات، وبذلك فقد وقع على أكتاف الصحافة المصرية عبء حمل عدد ضخم من العاملين وتحمل تكلفتهم العالية، إلى جانب أن هذه العمالة تتمتع بحماية نقابية وقانونية صارمة مبنية على سياسات حمائية خلفها وراءه العهد الاشتراكي والتي تجعل الاستغناء عن خدماتهم أمرًا صعبا إن لم يكن مستحيلًا، وبذلك صارت الصحافة المصرية ولا تزال تحمل على كاهلها هذا الثقل المرهق المميت، ما جعل بدوره مهمة تصديها ومواجهتها للتحديات وعملية الانتقال والتحول أكثر صعوبة ومشقة وعناء مقارنة بالصحف البحرينية والخليجية، كما أن أسبقية وريادة الصحافة المصرية رسخ وثبت قواعدها ومدد عروقها في تربة التاريخ مقارنة أيضًا بالصحافة الخليجية وضاعف من هذه الصعوبة وجعلها عصية على رياح التغيير.

• وفق الله الأشقاء القائمين بكل إخلاص على جهود تطوير الصحافة الورقية المصرية العريقة وقيادة عملية تأهيلها لمواجهة التحديات التي تفرضها وسائل الإعلام الإلكترونية الحديثة.

اعتماد خطة النشاط التدريبي للعام المقبل... "الدراسات القضائية":

تدريب 4200 مشارك عبر 112 برنامجاً في 2022

المنامة - وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف

أفاد رئيس معهد الدراسات القضائية والقانونية خالد صيام بأن المعهد نجح خلال هذا العام، في تنفيذ 112 برنامجاً تدريبياً، بما يزيد على 2000 ساعة تدريبية، استفاد منها 4200 متدرب من مختلف الجهات، تضمنت ولأول مرة ثمانية برامج للتدريب الأساسي للمترشحين للعمل القضائي، ولقضاة المحاكم التجارية، ولراغبي مزاولة أنشطة المنفذ الخاص، والوساطة الجنائية والشرعية، وللقائمين على تنفيذ نظم العدالة التصالحية، بالإضافة إلى تنفيذ النسخة الثالثة عشرة من برامج المحامين الجدد في حلة جديدة بالتعاون والشراكة مع العديد من الجهات، في مدى زمني أطول وعبر أنشطة متعددة تخاطب واقع عمل المحامي.

جاء ذلك لدى انعقاد اجتماع مجلس أمناء المعهد الحادي والعشرين بمقر المعهد، برئاسة نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وبحضور علي البوعينين النائب العام، ونواف المعاودة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، والمستشار نواف عبدالله حمزة رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني، وجواهر المضحكي رئيس جامعة البحرين، والقاضي عيسى المناعي وكيل العدل والشؤون الإسلامية، والمحامي الأستاذ حسن بديوي رئيس جمعية المحامين البحرينية، وخالد صيام رئيس المعهد. وفي بداية الاجتماع، استعرض رئيس المعهد جدول أعمال الاجتماع المتضمن متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمناء، واستعراض التقرير السنوي لنشاط المعهد عن العام 2022، واعتماد الخطة التدريبية للعام 2023، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ مشروعات التطوير المؤسسي والتشغيلي للمعهد والتي يأتي في مقدمتها التوسع في تنفيذ برامج التدريب التعاقدية مع الشركاء المحليين والدوليين.

وتطرق إلى تنفيذ النسخة الثانية من برنامج ممارسي القانون باللغة الإنجليزية بالتعاون وبدعم مادي وفني مباشر من العديد من مكاتب المحاماة الكبرى العاملة في المملكة.

بدوره، ثمن نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز ما تحقق من تراكم في خبرات وقدرات المعهد التدريبية والتنظيمية والتي ساعدت في تنفيذ شوط كبير من برنامج تدريب المرشحين للعمل القضائي (برنامج قضاة المستقبل) بكفاءة وحرفية عالية، معرباً عن تقديره لنجاح التعاون الذي تم بين كل من المعهد والنيابة العامة ومعهد الدراسات العليا للعلوم الجنائية بسراكوزا في تنفيذ المؤتمر الدولي حول وسائل تعزيز التعاون الدولي في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مؤكداً ضرورة التوسع في هذا النمط من البرامج.

من جهته، أشار وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف نواف المعاودة إلى أهمية مبادرات التعاون القائمة مع مختلف المؤسسات الوطنية ومنها وزارة الداخلية ووحدة التحقيق الخاصة ووزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب لأجل إعداد برامج تدريب لرفع الكفاءات الوطنية في مختلف المجالات القانونية وخاصة ذات الصلة بالعمل الحقوقي.

وأكد حرص الوزارة على تشجيع التوسع في البرامج التي يقدمها المعهد للسادة المحامين سواء كانت دورات تدريب أساسي أو مستمر، وعلى دعمه توجه المعهد في تنفيذ البرامج التعاقدية لمختلف المؤسسات والجهات الوطنية، مشيراً إلى الدور المهم الذي من المزمع أن يقوم به المعهد في مجال دعم مبادرات تعزيز الوصول للعدالة من خلال برامج التوعية والتدريب ومن خلال إجراء البحوث التطبيقية. واعتمد مجلس الأمناء خطة العمل المقترحة للعام الميلادي 2023، والتي تم إعدادها بعد التواصل مع الجهات المستفيدة من نشاط المعهد، بمراعاة ما أسفرت عنه استبيانات الرأي وما أفصحت عنه تقارير التقييم لمختلف البرامج التي تم تنفيذها خلال العام المنصرم.

تكريم المشاركين في دورة "استشارة فحص وثائق السفر المتقدمة"

المنامة - وزارة الداخلية

بحضور مساعد رئيس الأمن العام لشؤون العمليات والتدريب العميد محمد عبدالله الحرم، أقامت إدارة التدريب بوزارة الداخلية، حفل تخريج دورة "استشارة فحص وثائق السفر المتقدمة"، والتي نظمتها إدارة التدريب بالتنسيق مع المركز المشترك لمكافحة الإرهاب وبالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأميركية لدى مملكة البحرين.

وتضمنت الدورة والتي شارك فيها عدد من الضباط بوزارة الداخلية، محاضرات وتجارب عملية من شأنها صقل مهارات موظفي الوزارة وإكسابهم قدرات جديدة تؤهلهم لخوض تجارب واقع العمل.

وفي ختام الحفل، قام مساعد رئيس الأمن العام لشؤون العمليات والتدريب بتكريم المشاركين في الدورة، متمنياً لهم التوفيق والنجاح في حياتهم العلمية والعملية.

بحث التعاون مع أميركا في المجال الجمركي

المنامة - وزارة الداخلية

عقد رئيس الأمن العام الفريق طارق بن حسن الحسن، اجتماعاً موسعاً مع مساعد مفوض الجمارك بالولايات المتحدة الأميركية ديبي سيجوين، بحضور وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة الشيخ هشام بن عبدالرحمن آل خليفة، ورئيس شئون الجمارك الشيخ أحمد بن حمد آل خليفة.

وقد رحب رئيس الأمن العام، بمساعد مفوض الجمارك والوفد المرافق لها، مشيداً بالتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين مملكة البحرين والولايات المتحدة، انطلاقاً من الشراكة الإستراتيجية والعلاقات الوثيقة التي تجمع البلدين الصديقين.

وتم خلال الاجتماع، مناقشة جوانب التعاون في مجال الجمارك وتبادل المعلومات والتدريب بالخصوص ذاته. كما أكد رئيس الأمن العام، أهمية انضمام البحرين لبرنامج الدخول العالمي، والذي يأتي تفعيلاً للاتفاقية الموقعة بين البلدين في يناير 2021 ويعتبر أحد برامج حماية الحدود الأميركية، ويسمح بإنهاء الإجراءات للمسافرين المعتمدين، مسبقاً، عند وصولهم إلى الولايات المتحدة.

حضر الاجتماع، مساعد رئيس الأمن العام لشؤون العمليات والتدريب، الوكيل المساعد للمنافذ والبحث والمتابعة، مدير مديرية شرطة مطار البحرين الدولي.